المصطلح اللساني في اللسانيات العربية بين إشكالية الوضع وفوضى الاستعمال

The linguistic term in Arabic linguistics between the problematic of its status and the chaos of its use

تجاني حبشي[1]*

[1]جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر).habchijani@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/30 تاريخ القبول: 2022/04/27 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية وضع وتأصيل المصطلح اللساني، وواقعه في الخطاب اللساني العربي، باعتباره من الموضوعات المهمة في اللسانيات العربية الحديثة ؛ بما أثاره من إشكالات، وخلافات نظرية، وبخاصة بعدما أصبحت اللسانيات الغربية علما مطلوبا في كثير من المجالات، وعليه أصبح الإلمام بالمنظومة المصطلحية اللسانية ضروريا، وقد كان مما أقترح الاستعانة بالمصطلحات التراثية، ذلك أن تراثنا العلمي زاخر بمصطلحات دقيقة وقيمة،كان لابد لنا من الاستزادة منه، فالاعتماد على هذه المصطلحات قد يغنينا بلا شك عن تعريب المصطلحات، أو ترجمتها، أو استعمالها كما في وردت في لغتها الأم.

كلمات مفتاحية: علم المصطلح ، لساني، تراثي، تأصيل

Abstract:

This research paper deals with the development and rooting of the linguistic term, and its reality in the Arabic linguistic discourse, as one of the important topics in modern Arabic linguistics; With its problems and theoretical disputes, especially after Western linguistics became a required science in many fields, and therefore familiarity with the linguistic terminological system became necessary, and it was what I suggested using heritage terms, because our scientific heritage is full of accurate and

*المؤلف المرسل: تجاني حبشي

valuable terms, we had to increase From it, relying on these terms may undoubtedly spare us the Arabization of the terms, their translation, or their use as in their mother tongue.
Keywords: keywords ;Terminology; my tongue; my heritage; rooting

مقدمة

اتسعت مجالات اللسانيات الغربية الحديثة، وتعددت مفاهيمها، وتنوعت جوانبها، كما تنوعت ثقافات دارسيها؛ فتعددت مصطلحاتها ومفاهيمها؛ وبالمقابل شكل الحديث عن الدرس اللساني هاجسا معرفيا في أغلب الكتابات العربية التي تنتمي إلى حقل الدراسات اللغوية منذ السبعينات، وقد طغت عليه رؤى وأفكار متباينة، ما بين نقد وتأييد ورفض وإنكار. فكانت التساؤلات المركزية تنصب في هوية هذا الدرس وظروف نشأته، وآلياته، ولم يؤخذ بالحسبان السعي لبلورة المناهج الحديثة، وصياغتها في نظرية لسانية عربية أو صياغة مشروع لساني يكشف عن خصائص المنهج اللساني العربي مضاهاة بالمناهج الغربية المعاصرة.(غلفان،2003،ص7)

ومن مظاهر ذلك التباين علاقة المصطلح بالدرس اللساني الحديث من جهة ، وبالتراث اللغوي العربي من جهة أخرى، وقد انقسم الباحثون العرب في التعامل مع هذه القضية إلى أصناف، صنف أول يرفض البحث اللساني المعاصر، ومنهم رشيد العبيدي واصفا إياه بأنه:«بحث أوجدته ظروف اللغات الأوربية التي تختلف في انتماءاتها وتكوينها، وبيئاتها، وشعوبها المتكلّمة بها، وتأريخها، وطبيعتها عن العربية، وظروفها اختلافا كبيرا يجعلنا في موقف رفض لكل ما يراد من الباحثين المعاصرين أن يسلكوه أو يتعاملوا به مع العربية».(العبيدي،2003،ص20) وصنف ثان تجلت غايته في تبني فكرة في القطيعة الفكرية والمنهجية مع الفكر اللغوي القديم. يقول مصطفى غلفان في هذا الصدد:« تتجلى القطيعة الحاسمة بين اللسانيات والفكر اللغوي القديم في المتطلبات النظرية، والمنهجية التي طرحتها اللسانيات والمتعلقة أساسا بتحديد الموضوع، وضبط المفاهيم والأدوات الإجرائية، وتكوين مصطلحية خاصة بها فضلا عن الرغبة المنهجية في استقلالية اللسانيات ذاتها والاستفادة من النتائج المحصل عليها سواء أكانت علوما إنسانية أم

علوما دقيقة».(غلفان،2003،ص15)أما الصنف الثالث فقد تبنى موقفا توافقيا وانصهرت أنظاره اللسانية في الامتداد المعرفي المستقبلي؛ ليتجاوز بذلك حدود الزمان والمكان، وهو ما ذهب إليه حافظ إسماعيلي علوي:« لا يصح وضع فاصل معرفي بين العمل اللساني القديم والحديث،فالبحث اللساني هو امتداد للبحث القديم يتعامل معه، ويتحاور معه».(علوي،2009،ص20)

وانطلاقا من فكرة أن تقدم العلوم وتطورها يزامنه تطور في مصطلحات تلك العلوم ، ذلك أن التحديات في عصرنا هذا كثيرة، ما يفرض على المفكرين العرب تحديد الجهاز الاصطلاحي للغة العربية لمواكبة المستجدات العصرية، ومجاراة اللغات المهيمنة التي تحظى بحظ وافر في مجال الإنتاج العلمي والمعرفي وهو ما يستدعي استثمار كل هذه الوسائل والطاقات التعبيرية التي تتمتع اللغة العربية لنقل المعارف والفنون إلى العربية كخطوة أولية،ثم إرساء أسس التفكير العلمي باللغة العربية، وهو ما يمكن من بناء جهاز اصطلاحي نابع من البيئة العربية. وقد تنبه علماء العربية منذ بدء النهضة العلمية الحديثة في البلاد العربية إلى إشكالات المصطلح المتعددة، وإلى تلك الفجوة المصطلحية الحاصلة، الأمر الذي دفعهم إلى بذل جهود حثيثة في محاولة حلها أو تقويضها. آتت أكلها في ما تقوم به المؤسسات والمجامع اللغوية والعلمية ذلك أن الجهود الفردية المشتتة من هنا وهناك لن تؤتي ثمارها.

وكان مما شغل الباحثين العرب في هذا الأمر هو الأسس التي توضع من خلالها المصطلحات، وكان مما أقترح الاستعانة بالمصطلحات التراثية، ذلك أن تراثنا العلمي زاخر بمصطلحات دقيقة وقيمة ،كان لابد لنا من الاستزادة منه، وذلك بمحاولة إحياء ما أمكن من مصطلحات وتوظيفها للمفهوم العلمي الحديث. فالاعتماد على هذا من المصطلحات قد يغنينا بلا شك عن تعريب المصطلحات أو استعمالها كما في وردت في لغتها الأم.

ومن خلال ما سبق ؛ تأتي هذه الورقة البحثية لتشخص واقع المصطلح اللساني العربي، خاصة وأنه من الموضوعات المهمة في الدرس اللساني المعاصر؛ بما أثاره من إشكالات، وخلافات نظرية، إذا علمنا أن اللسانيات قد شقت طريقها إلى ثقافات متباينة ومن بينها الثقافة العربية.وقد تمحورت إشكاليتها فيما يلي:إن تقدم العلوم يزامنه بالضرورة تطور في مصطلحات تلك العلوم، وقد بات من الواجب على المهتمين

باللغة العربية ملاحقة هذا السيل المصطلحي في مختلف العلوم، والبحث عن الأسس التي توضع من خلالها المصطلحات، وكان مما أقترح الاستعانة بالمصطلح اللساني التراثي، وذلك رغبة في محاولة إحياء ما أمكن من مصطلحات، وتوظيفها للمفهوم العلمي الحديث، لما في ذلك من اقتصار للجهد واستغناء عن مصطلح الآخر.

وانطلاقا من هذا الإشكال تم طرح التساؤلات الآتية :

- هل المصطلحات اللسانية موحدة ، أم هناك تباين على مستوى الوضع والاستعمال.
- هل عدم توحيد المصطلح في اللسانيات يؤدي إلى التشتت المصطلحي، ويعرقل نشر المعرفة ووحدتها.
-كيف يمكن استثمار المستجدات اللسانية في بناء منهجية كافية لتوحيد المصطلح اللساني.
- ما هي الطريقة الأنسب في وضع المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية.

أما عن هدف هذه الورقة فيكمن في أنها تتناول أحد الموضوعات الحديثة التي تثري البحث اللساني وتقدم تصورا عن الوضع العام لحال المصطلح اللساني، وكيفية نقله من اللغة الأجنبية الأصل إلى اللغة العربية، مع وصف شامل للطرائق التي يعتمد عليها في هذا الغرض. ومتبنية فكرة توظيف المصطلح التراثي للمفهوم العلمي الحديث.كل ذلك بأسلوب مناسب يجمع مختلف الآراء بتوثيقها وتحليلها بما تيسر ذكره وفق قراءة وصفية تحليلية نسأل الله تعالى فيها التوفيق والسداد.

وقد سارت الدراسة في عمومها على ضوء المنهج الوصفي، الذي أستعين به أثناء عرض الحديث عن مفهوم المصطلح وحمولته الدلالية، وكذا عند عرض أصناف وآليات وضع المصطلح اللساني،كما أستعين بالمنهج التحليلي؛ أثناء مناقشة إشكالية المصطلح اللساني في الخطاب اللساني العربي، وملابسات وضع المصطلح التراثي للمفهوم العلمي الحديث. وهذا التنوع في المناهج جاء رغبة في استجلاء الصورة والإحاطة بأطراف الموضوع .

وانطلاقا مما أومأنا إليه سوف يتوزع البحث إلى مقدمة وخاتمة وبينهما ما يلي:

1- علم المصطلح

1-1-مفهومه وأهميته

مدار مفهوم المصطلح موضوع الدراسة في علم المصطلح.وهو فرع من فروع علم اللغة التطبيقي وهو:« العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنه، أو لفظ موضوعي يؤدي معنى معينا بوضوح ودقة».(القاسمي،1980،ص9) ويتطرق إلى الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها، ومن هنا يظهر أن وضع المصطلحات لم يعد في ضوء المعايير المعاصرة يتم بصورة انفرادية،ولكن وفقا لمعايير أساسية تتبع من علم اللغة ومن المنطق ومن نظرية المعلومات، ومن التخصصات المعنية، وهذه المعايير تنمو بالتطبيق لتكون الإطار النظري والأسس التطبيقية لعلم المصطلح.(حجازي،ص19) وتتمثل وظيفته الأساسية في دراسته الأنظمة المفاهيمية والعلائق التي تربطها داخل حقل معرفي معين بضبط دقيق للمفاهيم، والدلالات، وجرد مستفيض للألفاظ الحاملة لها قَصد إيجاد المقابلات الملائمة لها من حيث الشكل والمضمون، باحترام صارم للمقاييس اللغوية المتعارف عليها، والمعمول بِها.

ولعلم المصطلح قسمان؛ قسم عام يشير حسب فوستر يهتم بطبيعة المفاهيم وخصائصها والعلاقات فيما بينها ونظمها، ووصف المفاهيم من خلال تعريفها وشرحها، وطبيعة المصطلحات ومكوناتها وعلاقتها الممكنة واختصاراتها، بالإضافة إلى العلاقات والرموز، والتخصص، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات ومفاتيح المصطلحات الدولية، وكل ما يتعلق بتدوين المصطلحات وإعداد المعاجم، فهذه القضايا لا ترتبط بلغة مفردة أو بموضوع بعينه، فهي بذلك من علم المصطلح العام.(المرجع نفسه،ص19) وهناك علم المصطلح الخاص؛ وهو يهتم بدراسة القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة مفردة، مثل اللغة العربية أو اللغة الفرنسية..، ويقوم بدراسة المصطلحات العلمية في داخل التخصص الواحد، من خلال التعرض لسماتها وقضاياها، ومن شأن البحث في علم المصطلح الخاص أن يقدم لعلم المصطلح العام نظريات وتطبيقات تثري البحث والتطبيق على مستوى عالمي.(المرجع نفسه،ص20) وهذا معناه؛ أن علم المصطلح لازمة ترافق العلوم وتصاحبها، باعتبار أن كل تخصص أو علم يحتاج إلى مجموعة من المصطلحات الدقيقة الدالة على مفاهيمه، فحصر هذه الاصطلاحات وجمعها يشكل مصطلحية هذا العلم.

ومن خصائص علم المصطلح نذكر أنه:

-ينطلق من تحديد المفاهيم العلمية ليصل إلى تقنين المصطلحات المعبرة عنها.

-لا يعني بمعرفة جذور المصطلح أو مفهومه أو تاريخه، وإنما بالوضع الراهن الذي يدل عليه المصطلح أي يوصف الواقع كما هو فيعتمد على تحديد المفاهيم وعلاقاتها القائمة لوضع المصطلحات الدالة.

-يتميز بالمعيارية،أي ضبط المعايير بهدف توحيد المفاهيم والمصطلحات،وتفادي تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد.

-يهتم بالشكل اللغوي المكتوب أكثر من الشكل الصوتي.

-إنه عامل أساسي للتعريف بحضارة العصر وعلومه.

-علم مشترك بين اللسانيات والمنطق، وعلم الوجود وعلم المعرفة، والتوثيق والتصنيف والإعلاميات، وحقول التخصص العلمي ولهذا السبب يطلق عليه "علم العلوم".(القاسمي،2008، ص16)

وهو يتأسس على ضوابط تعتبر خطوات إجرائية لتجسيده على لغة من اللغات، أو على مجال من المجالات أهمها:

-تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا بغرض إيجاد المصطلحات الدقيقة الدالة عليها.

-حصر البحث في المفردات التي تعبر عن المفاهيم المنشودة.

-بحث الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم وتحديد علاقاتها القائمة ومحاولة إيجاد مصطلحات دالة مميزة لها.

-محاولة الوصول إلى المصطلحات الدالة الموّحدة في إطار الاتفاق عليها.

-تصنيف المصطلحات في مجالات محددة مما يسمح بتتابع مصطلحات المجال الواحد على أساس فكري فالدراسات اللغوية الحديثة تؤكد على مبدأ تحديد دلالة الكلمة في إطار مجالها الدلالي.(حجازي،ص24)

وهذه الأسس تبدو مجالا يؤطر مباحث علم المصطلح، حيث يركز على إيجاد المصطلحات التي توسم بالدقة والإحكام، والبحث في أنظمة المفاهيم، وربطها بالمصطلحات المحكمة الدلالة المعبرة عن شبكة العلاقات القائمة بينها.

2-المصطلح(الماهية والخصائص)

2-1-المصطلح في المعاجم اللغوية

المصطلح مصدر ميمي للفعل"اصطلح"من مادة،"صلح"،ودلالتها في المعاجم العربية نقيض الفساد (الجوهري،1991، ص565) وفي لسان العرب بمعنى الصلح، «تصالح القوم بينهم. والصلح:السلم، وقد اصطلحوا وصالحوا وصلحوا وتصالحوا واصّلحوا».(ابن منظور،3،468/1414) وعليه فإن المعنى المتواضع عليه في المعاجم القديمة هو الاتفاق والتواضع واصطلح القوم تصالحوا بمعنى وقع بينهم صلح.

2-2-مفهوم المصطلح اصطلاحا

إن المصطلح هو اسم قابل للتعريف في نظام متجانس تكون تسمية حصرية، ويكون منظما (أي في نسق متكامل)، ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما.(حجازي، ص12) فمدار مفهوم المصطلح موضوع الدارسة في علم المصطلح العام والخاص، هو ذلك الاسم الذي يتموضع ضمن شبكة مفاهيم تعبر عن نظام متكامل، يجعله يتسم بتطابق محكم مع مفهومه، ومع سائر المفاهيم من خلال العلائق التي تعبر عن نظام معرفي معين يجمع مفاهيم العلم المقصود واللغة المقصودة. وبتعبير آخر المصطلح يعبر عن مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية..) يوجد موروثا أو مفترضا، ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم وليدل على أشياء مادية محّددة.(المرجع نفسه، ص11)

وللمصطلح تعاريف عدة لتعدد واضعيها،كما أن التعاريف تختلف وتتعدد بحسب اختصاصات العلماء والباحثين الذين يضعونها؛ فكل يعرف المصطلح حسب مجال اهتمامه(لغويا، دينيا، طبيا، تقنيا قانونيا..) ورغم تعدد تعريفات المصطلح إلا أنه هناك سمات جوهرية جامعة تتواجد في كل التعريفات ونذكر منها تعريف علي القاسمي حيث يقوله هو:«كل وحدة(لغوية) دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط)،أو من كلمات متعددة(مصطلح مركب)، وتسمي مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما».(القاسمي،1987،ص215) في حين عرفه عبد الصبور شاهين:« هو اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو فني،أو أي موضوع آخر ذي طبيعة خاصة».(عبد الصبور،1983 ص118) وفي ذات المعنى يذهب مصطفى الشهابي إلى أن المصطلح«لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية».(مطلوب،2002، ص8) إذن؛ فالمصطلح ما هو إلا رمز لغوي، وضع

بكيفية اعتباطية أو اتفاقية بين فئة من المختصين في حقل معين من حقول العلم والمعرفة لضرورة البحث. (الناقوري،1984،ص10) وقد يكون هذا الرمز مصطلحا بسيطا مؤلفا من كلمة واحدة، أو مركبا من أكثر من كلمة، مع الاحتفاظ دائما بشرط إحالته على مفهوم محدد بشكل دقيق.

وعليه؛ فالمصطلح يعد مواضعه مضاعفة من خلال انبنائه على ما تم التواضع عليه من قبل. فالمصطلح ينشأ أو يخرج للوجود انطلاقا وارتكازا على اللغة، فهو يتواضع عليه نخبة معينة في تخصص معرفي محدد لأجل إعطاء معنى دقيق وثابت لكل مصطلح داخل منظومة المصطلحات المكونة لكل علم أو

حقل معرفي أو لغوي.فالاصطلاح هو: «اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص».(الزبيدي ،1870) وعند التهانوي هو:«عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما، كالعموم والخصوص أو لمشاركتهما في أمر، أو مشاتهما في وصف، أو غيرهما».(التهانوي،1996 ص212)

2-3-خصائص المصطلح

إن من خصائص المصطلح اشتماله على مفهوم(concept) وعلى وحدة معجمية(terme) حيث يحيل الأول على فكرة ما متغيرة، في حين الثاني يحيل على وحدة معجمية مميزة ودالة، يحكمها الاتفاق بحسب موضوع الاختصاص. وبتعبير آخر؛ المفهوم يعبر عن فكر أو تصور. أما المصطلح فهو لفظ يشتغل على مادة الفكر، والمصطلح يختلف بحسب خصائصه من منبع لغوي إلى آخر. أما المفهوم فيطبعه الاتفاق لأنه يحمل فكرة عن شيء.إذن؛ فالمصطلح علامة لغوية خاصة تقوم على ركنين أساسيين، أحدهما الشكل(forme) أو تسمية(denomination) ،والأخر المعنى(sens) أو المفهوم (notion) أو التصور (concept) يوحدهما التحديد أو التعريف(definition).وعلى الرغم من اختلاف المصطلح عن المفهوم، إلا أنه توجد علاقة وطيدة بينهما، فالأول هو الذي يعطي للثاني وجوده المادي واللغوي، وينقله من وجوده الذهني الصوري إلى الوجود العيني، ويمنحه بعده التداولي.

أما ماري تريزة كابري فترى إلى أن خصائص المصطلح ثلاثة وهي: الشكل والصرف والتداول.

-من الناحية الشكلية : هو وحدة لا يمكن تفكيكها فحسب، وإنما يمكن أيضا أن تتشكل من وحدات مميزة ودالة في الوقت نفسه تسمى وحدات معجمية، وهي أصغر الوحدات اللسانية.وتحتوي وحدة الوصف في المستوى الأدنى مباشرة وهي الحرف، على دال ولكنها لا تتوف على مدلول.(CABRE ,1998 ,P153)

-من الناحية الصرفية:يتكون المصطلح أساسا من قاعدة لفظية، إذا ما أضيفت لها لواصق أو إذا ما ركبت هذه القواعد مع بعضها فإنها تشكل ما يعرف بالمصطلحات المركبة.وتحتوي القاعدة اللفظية على جذر يختلف عن اللاصقة من حيث قدرته على التصرف كمصطلح مستقل.(Ibid , P154)

-من الناحية التداولية:إضافة إلى أن المصطلحات هي وحدات نحوية ثلاثية الأبعاد، بعد شكلي وبعد مفهومي وبعد وظيفي، تنتمي إلى منظومة نحوية، فإنها كذلك وحدات تداولية تواصلية ، ومرجعية تظهر في خطابات متخصصة ينتجها مختصون ذوو خاصيات محددة في مواقف تواصل ملموسة.(Ibid , P191)

3-مفهوم المصطلح اللساني

وهو عبارة عن تلك المفردات الخاصة بقطاع البحث اللساني، التي اصطلحها أهل الاختصاص والبحث في ميادين اللسانيات، للتعبير عن المفاهيم والنظريات التي يشتغلون عليها، بحيث تكون مصطلحات كل مدرسة، أو نظرية حلقة متكاملة، يكون مفهوم كل مصطلح مضبوط بدقة عندما يتواجد ضمن النظام الجامع له مع بقية مصطلحات النظرية. ويقصد به: « المصطلح الذي يتداوله اللسانيون للتعبير عن أفكار ومعان لسانية، ويمكن أن يكون مظلّة بحثية تضم تحت جناحيها أعمالا علمية تبحث في المصطلحات اللسانية لا في المصطلحات العامة».(استيتيه،2008،ص341) ويمكن اعتباره رمزا لغويا (مفرد أو مركب) أحادي الدلالة، منزاحا نسبيا عن دلالاته المعجمية الأولى يعبر عن مفهوم لساني.ويكون معربا أو دخيلا أو مترجما. وقد وفد إلينا كغيره من المصطلحات الأخرى في بداية العصر الحديث ومع ترجمة العلوم اللسانية.

4-أصناف وآليات وضع المصطلح اللساني

4-1-أصناف المصطلح اللساني

للمصطلح اللساني ثلاثة أصناف هي:

1–المصطلح المعرب:وهو تطويع اللفظ الوافد إلى العربية، وإخضاعه إلى نظامها الصرفي والصوتي وأحكامهما القياسية والمطردة، وأسماه المسدي(النقل).(المسدي،1994،ص29) ويدخل هذا المصطلح ضمن ما يعرف في العربية بـ (التعريب)، أو (الاقتراض).

2–المصطلح الدخيل:هو المصطلح الذي تقترضه اللغة العربية من اللغات الأخرى، وتبقيه على حاله دون

إحداث أي تغيير سواء في حروفه، أو صيغته.(المرجع نفسه،ص196)

3–المصطلح المتَرجم: وهو المصطلح اللساني الذي دخل إلى الدرس اللساني العربي عن طريق الترجمة باعتباره نقلا للمفاهيم المستجدّة على ساحة اللسانيات.(المرجع نفسه،ص196) وهذا الأخير يمثل العقبة الكأداء ومكمن المشكل الاصطلاحي في الدرس اللساني المعاصر، وهو أكثر مستوى يقع فيه الخلط والتخليط والاضطراب المصطلحي.

4–2–آليات وضع المصطلح اللساني

يعتمد وضع المصطلحات في الدرس العربي على عدة آليات تتمثل في الآتي:

1–**الاشتقاق**:ويراد به أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة أصلية وتركيب لها يدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفتا حروفها وهيئتها، كضارب من ضرب، الأول اسم والثاني فعل.(عبد القادر بن مصطفى،1908،ص11) ويعد الاشتقاق أبرز خصائص العربية التي تتمي بها عن غيرها من اللغات.كما أنه من بين الأدوات المهمة في إثرائها، في صيغها ،ومفرداتها، ودلالاتها، وقد كان له أثره البارز في اختيار جل ألفاظ اللغة العربية وأكثر مصطلحاتها. وقد واجهت هذا المظهر مشكلة عدم اتفاق المؤسسات العلمية المصطلحية وانعدام التنسيق بينها.

2–النحت:وهو:«هو بناء كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر أو من جملة، بحيث تكون الكلمتان أو الكلمات متباينتين في المعنى والصورة، وبحيث تكون الكلمة الجديدة آخذة منهما جميعا بحظ في اللفظ دالة عليهما جميعا في المعنى».(الموسى،1984،ص67) وهو قليل الاستعمال في اللغة العربية شائع في غيرها من اللغات الهندوأوربية على عكس الاشتقاق الذي هو القاعدة الأساسية في توليد الألفاظ في اللغة العربية

فهو وسيلة من وسائل تنمية اللغة وتكثير مفرداتها؛ حيث اشتقاق كلمات حديثة لمعان حديثة ليس لها ألفاظ في اللغة، ولا تفي كلمة من الكلمات المنحوت منها بمعناها. والغرض منه تيسير التعبير بالاختصار والإيجاز ، فالكلمتان أو الجملة تصير كلمة واحدة بفضل النحت.

3-المجاز:وهو التوسع في المعنى اللغوي لكلمة ما لتحميلها معنى جديدا.

4-التعريب :هو نقل اللفظ من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية،كما هو دون إحداث أي تغيير فيه (الدخيل)، أو مع إحداث بعض التغيير فيه انسجاما مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية (المعرب). وجاء في الصحاح:«أن الاسم المعرب، هو كل اسم أعجمي نطقته العرب على طرائقها، أي نقوم بإبدال بعض الحروف التي ليست مألوفة في لغتها».(الجوهري،1991) ويلجأ إلى التعريب حين يستعصي إيجاد مقابل عربي مقنع، وفي هذه الحال يفضل التعريب الجزئي على التعريب الكلي، لأنه أخف على اللسان من النحت والتركيب أحيانا. للتعريب آفاق واسعة في مجال وضع الاصطلاح العلمي، شريطة الاحتكام إلى قواعد أو ضوابط، منها:عدم وجود المقابل باللغة العربية، وتعذر الترجمة الدقيقة للاصطلاح الجديد والاحتفاظ بأصل اللفظ المعرَّب، والأخذ فيها بأقرب نطق إلى العربية، وإخضاع اللفظ المعرب لأوزان العربية وصيغها.

5-الترجمة:وهي«شرح وتفسير ما يقوله ويكتبه الآخر من لغة أخرى إلى لغة المتلقي والمستمع، فهي بالنسبة للمترجم تفسير فكرة مصاغة من قبل غيره ضمن لغة أخرى، وليس عليه أن يفتش عن هذه الفكرة بل كل ما يترتب عليه أن ينقلها بلغة أخرى. وبعبارة أخرى فالفكرة لا تعود إلى المترجم بل إلى منشئ النص،فالكلام في الترجمة يعود في نفس الوقت إلى المؤلف والمترجم في آن واحد». (سام العيسى،1999 ص6) وتعد الترجمة نوع من أنواع التواصل الذي يقتضي وجود أربعة عناصر متفاعلة فيما بينها هي: المرسل (المؤلف)(القناة)(المترجم)،الرسالة(العلوم والمعارف والتراث الثقافي)،والمتلقي(القارئ المعجب بالمؤلف وصاحبه).

4-3-شروط وضع المصطلح اللساني

إن مسألة وضع المصطلح ليست بالأمر باليسير ولا بالهين، فهي تحتاج إلى دراية دقيقة وشاملة باللغة العربية، وبالتراث اللغوي العربي، وكذا بالنظريات اللسانية الحديثة.يقول أحمد عزوز:«ليس من اليسر كما هو متداول ومتعارف عليه أن يتفق الدارسون على تعريف دقيق لمصطلح من المصطلحات ، أو كلمة من الكلمات، وبخاصة إذا تعلق الأمر بمفاهيم حديثة الظهور والاستعمال».(عزوز،2002،ص10) فإنتاج المصطلح ليس عملية يمكننا القيام بها بمحض إرادتنا، بل ثمة شروط لا بد من توافرها حتى نكون في مقام المنتج للمصطلح، هذه الشروط هي الأنساق والآليات التي تمكننا من وسم المفاهيم وتعليمها. ويقول عبد السلام مسدي:«إن صياغة المصطلح لها ثوابت وضوابط معرفية مطلقة، ومعايير لغوية عامة كما أن لها مسلكا نوعيا خاصا، ومجموع ذلك يمثل الآليات التي تقتضيها المصطلحات العلمية والفنية». (المسدي،1994،ص11) ذلك أن لكل علم من العلوم شروط توضع له، وأحكام وضوابط تحكمه ومن بين الشروط التي تضبط وضع المصطلحات:

-ضرورة وجود مناسبة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي والمدلول الاصطلاحي

ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

-وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون والحقل الواحد.

-تجنب تعدد الدلالات لمصطلح واحد في الحقل الواحد ، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

—استقرار وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو استقر منه من المصطلحات العلمية العربية صالحة للاستعمال الحديث و ما ورد من ألفاظ معربة.(ملحم،2007،ص159)

-استعمال الرسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد(مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

—تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتوارثة عن الكلمات المعربة.

5-أهمية المصطلح في العلوم

المصطلحات مفاتيح العلوم وأداتها المعرفية في تحصيل العلوم، يقول التهانوي:« إن أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدّونة والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل علم اصطلاحا

خاصا به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا، وإلى انقسامه دليلا».(التهانوي 1996،ص1)

فإن لكل صناعة وعلم مصطلحاته التي تجعل منها محددات ضابطة لمفاهيمها وتصوراتها المشتركة، وأضحت اليوم علما له أصوله وتطبيقاته وتخصصاته، وهو ما عرف في الدرس اللساني اليوم بـ(علم المصطلح).

ولهذه الأهمية كان المصطلح وما زال مجالا خصبا يرتاده كثير من العلماء والباحثين لأهميته، ودوره الكبير الذي يؤديه في تبادل المعارف بين البشر، وهو مواكب لتطور الأمم وتقدمها؛ فلا يتصور تقدم أمة من الأمم دون مصطلحات تلبي احتياجات أفرادها؛ لفهم علومها المختلفة، ولتواصل العلماء فيما بينهم ورغم أن اللغة العربية تتمتع بقدرات تعبيرية، ووسائل توليدية هائلة لإنتاج المصطلحات في شتى العلوم والفنون، إلا أن التحديات في عصرنا هذا كثيرة، ما يفرض على المفكرين العرب تحديد الجهاز الاصطلاحي للغة العربية لمواكبة المستجدات العصرية، ومجاراة اللغات المهيمنة التي تحظى بحصة الأسد في مجال الإنتاج العلمي والمعرفي، وهو ما يستدعي استثمار كل هذه الوسائل والطاقات التعبيرية التي تتمتع بها اللغة العربية لنقل المعارف والفنون إلى العربية كخطوة أولية، وقد لجأوا إلى التعبير عن تلك المفاهيم بوسائل عديدة منها: الاشتقاق والنحت والتعريب والترجمة وغيرها من الوسائل.(القاسمي،1985،ص10) رغبة منهم في بناء جهاز اصطلاحي نابع من البيئة العربية، ونتاج التطور الذي تحققه الأمة.وقد ازدادت أهميته وتعاظم دوره في الوقت الحاضر الذي أصبح يوصف بأنه:"مجتمع المعلومات"أو" مجتمع المعرفة"،حتى أن الشبكة العالمية للمصطلحات في فينيا بالنمسا اتخذت شعار"لا معرفة بلا مصطلح".فالمصطلح هو الحامل للمضمون العلمي في اللغة وهو أداة التعامل مع المعرفة، وأساس التواصل في مجتمع المعلومات. وتأسيسا على ما سبق يمثل المصطلح مرآة الهوية التاريخية واللسانية للمجتمع ، إذ تعكس سيرورة المفهوم وعلاقته بمستعمل اللغة في محيطها الاجتماعي.

6-إشكالية المصطلح اللساني في الخطاب اللساني العربي

إن ظهور هذه المصطلحات والمناهج الغربية نتاج سيرورة وتقدم فكري، وتراكم معرفي خاص تنفرد به الثقافة الغربية، ولذلك فإن كل المضامين والمعطيات التي ترتبط بهذه البيئة لا يمكن نقلها بمعزل عن

خلفياتها المعرفية ، لأن كل فكر لساني ينشأ ضمن مرجعية فكرية خاصة به ، وما من شك أن الإبحار في هذا الزخم الفكري من دون التسلح بمقومات الهوية اللغوية، والثقافية يؤثر في اللغة المنقول إليها. حتى أن الباحث في الدرس اللساني ليحار في هذا الكم الهائل من التآليف اللسانية والكتابات العربية، وما تحمله من مصطلحات تُورث اللبس والإشكال، وتبخس حق المخزون الدلالي والمعرفي والحضاري للمصطلح.

ثم إن تطبيق المناهج اللسانية الغربية على الدرس العربي وسمت بالكثير من السطحية، حيث لا نلمس تمثلا تاما لهذه المناهج، ولا لجهازها الاصطلاحي والمفاهيمي، إضافة إلى التنقل بين المناهج وإسقاطها على الدرس العربي بدافع التجديد ومواكبة الأبحاث الغربية، ما جعل الدراسات اللسانية العربية مشوهة، تعج بالغموض، والتداخل بين المصطلحات الجديدة الوافدة إلى العربية عن طريق الترجمة، مما أفقد الدرس اللساني العربي روحه، ومن جهة ثانية يبدو أن حركية الترجمة إلى اللغة العربية عاجزة عن مسايرة حركية الإنتاج العلمي والأدبي، حيث تتكاثر المصطلحات والمفاهيم بشكل متسارع ما يجعل من جهود ترجمتها إلى اللغة العربية غير مجدية؛ ذلك أننا لا نستطيع تمثلها واستيعابا على الوجه الأمثل والأدق ما دمنا لاننتج علما وفكرا، ولا نضع مصطلحات ومفاهيم نابعة من ثقافتنا وبيئتنا، ونتاج تفكيرنا وتطورنا. فتحولت العولمة المصطلحية إلى علاقة غير متكافئة بين بيئة غربية منتجة للمعرفة وفق سيرورة تلقائية نابعة من تجربة لسانية متفردة لها ملابساتها الثقافية والمعرفية، وبيئة عربية مستهلكة تتغذى على منجزات البيئة النقدية الغربية، على مستوى المضامين والمفاهيم اللسانية النظرية والإجراءات المنهجية؛ ولا شك أن هذا الوضع سيعمق مأزق الفكر اللساني العربي الحديث الذي تحول المرجع اللساني الغربي لديه من فرصة لبناء ممارسة لسانية فاعلة ومنتجة إلى مصدر يدفع إلى الاضطراب والتشويش، ومن ثم إلى إعادة إنتاج القصور والعجز.

وعلى هذا الأساس فالمصطلح اللساني العربي يعاني تشتتا جراء المشكلات والتي من أهمها:

-تعدد مصادر المصطلح واختلافها بسبب طبيعتها اللغوية والثقافية.

-البطء في وضع المصطلح، وهذا ما يؤدي إلى سلبيات عديدة، منها استعمال المصطلح الغربي كما هو بحكم أنه لا وجود لمقابل عربي. والاعتماد في بعض الأحيان على تعريب المصطلحات اللسانية، فقد

يتعذر الحصول عليه في شكل كلمة واحدة؛ حيث أنه يف ضل اللفظ المعرب على المركب بأكثر من كلمتين وان كان لابد من التعريب واللجوء إليه كآخر الحلول، وذلك لإبعاد الدخيل على اللغة العربية.(أحمد مختار،1995،ص38)

-اتساع المجال المعرفي للسانيات، وما يفرضه على المصطلح من تعدد وجوه الاستعمال والدخول في مجالات بعيدة عن مركز الاختصاص في اللغة.(أحمد مختار،2001، ص5)

-استخدام المصطلح التراثي لمفهوم مختلف عن مفهومه في التراث القديم، فيحدث لبسا عند ورود المصطلح مما يجعل القارئ يتردد في فهم المصطلح بين الدلالة القديمة والدلالة الجديدة.(حجازي،2001، ص28)

ويمكن للدارس العربي أن يقف على المشكلات اللسانية من خلال الاضطراب الاصطلاحي الذي تتميز به المصطلحات اللسانية والتعدد الاصطلاحي، وما ينتج عنه من لبس وغموض في المفاهيم، وعدم دقة الحدود والمعالم، وهو ما يؤدي بدوره إلى صعوبة التفاهم والتواصل بين الباحثين العرب أنفسهم، والمتلقي العربي عموما.غير أن المشكل في الحقيقة قد يتجاوز فكرة الاختلاف أو الاضطراب الاصطلاحي إلى صراع أفكار واعتقادات، حيث يذهب مازن الوعر إلى أن أسباب الأزمة تتمحور في الصراع النفسي بين الأصالة والحداثة بقول:«إن أساس الصراع بين الأصالة اللغوّية أو المعاصرة اللسانية ليس صراعا بين الأعمال اللغوية التراثية التي وضعها العرب القدماء، وبين الأعمال اللسانية المعاصرة التي وضعها علماء اللسانيات المحدثون في الغرب. إن الصراع في جوهره يكمن بين الباحثين العرب أنفسهم ؛كامتداد للأزمة النفسية الفردية التي يعاني منها إنساننا العربي بين الباحثين الذين يشدهم التاريخ القديم إلى أقصى مسافات اليمين، وبين الباحثين الذين يشدهم التاريخ الحديث إلى أقصى مسافات اليسار، وبهذا فإن المعادلة الثقافية ستكون عرضة للاهتزاز والتفكك، وستتحقق معاناة إقامة التوازن بين الأصالة والمعاصرة».(الواعر،1988 ص354) الأمر الذي بدفع إلى القول أن البحث اللساني في ثقافتنا لا يمكن أن يتطور إذا لم يتخلص من الأحكام المسبقة، التي تطبع جل مناحي الفكر العربي، وبالتالي فإن الإشكالات المطروحة ليست إشكالات لسانيات فحسب، بل هي إشكالات محِدّدات، ورؤى فكرية

تحتاج إلى إعادة التشكيل بطريقة صحيحة تساير، وتواكب تقدم الحضارة الإنسانية في مناحيها المتعددة. (علوي،2009،ص62)

وسأسعى فيما بقي من هذه الورقة إلى اقتراح ما أراه مناسبا من حلول، فيما يخص جزئية توحيد المصطلح اللساني. والتي من شأنها أن تسهم في تذليل العقبات التي يواجهها الدرس اللساني العربي الحديث.منطلقا من مسلمة مفادها أنه؛ عند النظر في قيمة المكون الدلالي للمصطلح بموازنتها بقيم دلالية أخرى ندرك الوضع القيمي الدلالي للمصطلح في إطار اللغة، وفي إطار إمكانية قبوله للتغيير من عدمه. ذلك أن اللغات تفرق بين المكِّون الدلالي للكلمات، بمقتضى أن الكلمات إما أن يكون مكِونها الدلالي معروفا أو غير معروف؛ فإن كان معروفا فهو معرفة، وإن لم يكن معروفا فهو نكرة، وتأتي بينهما مرتبة متوسطة للمعروف جزئيا أو للمخصص. فالمصطلح العلمي قد يكون في قوة المكِون الدلالي لاسم الجنس فلا يمكن تغييره، وقد يكون في قوة المكِون الدلالي للعلم فيحتمل التغيير فمصطلح علمي مثل:النحو والاسم والفعل والجملة أو مثل الرياضيات هي مصطلحات علمية لا يمكن تغيير مفاهيمها في مختلف لغات العالم، ولا يمكن أن يحدث خلاف في ترجمتها لكن هنالك مصطلحات أخرى يمكن أن تتغير بتغير النسق المفهومي الذي توظف فيه ولكن ذلك التغيير لابد أن يشير إلى اختلافات الحمولات الدلالية للمصطلح في مستويين: المستوى الأول هو مستوى النسق المفهومي الذي يضم المصطلح. والمستوى الثاني هو مستوى الحمولات الدلالية التي يحملها المصطلح في ذاته، ويختلف فيها عن المصطلحات الأخرى. وتتضح هذه الحمولات الدلالية إما من خلال تحديدها من واضع المصطلح، أو من خلال استعمال المصطلح أو من خلال الأمرين معا.

ومن هذا المنطلق؛ نطرح التساؤل الآتي: أيمكن وضع مصطلح لمفهوم علمي حديث من خلال عملية اختياره من المصطلحات العلمية التراثية.؟ وللإجابة عن هذا السؤال نقول إن النسق المفهومي قد يكون من أكبر العوائق في تغيير المصطلح، خصوصا إذا ما تغير المصطلح داخل النسق نفسه، أو تغير منتقلا إلى نسق مفهومي لجهاز مصطلحي في منظومة علمية مشابهة ، في حين أن انتقال المصطلح من نسق مفهومي لجهاز مصطلحي إلى نسق مفهومي لجهاز مصطلحي مختلف عن الأول قد لا يمثل

مشكلة كبيرة ولكن كل العمليات التغييرية مسموح بها سواء أكانت بنقل المصطلح أم بتبديله داخل النسق المفهومي نفسه، أم من نسق مفهومي إلى آخر مشروطة بالفارقة المصطلحية العامة بين نسقين مفهوميين.أما الفروق الدقيقة للحمولات الدلالية للمصطلح فمن المستحسن التصريح بها من خلال الفارقة المصطلحية الخاصة للمصطلح على مستوى المفهوم، حتى يرتفع الاشتراك اللفظي الاصطلاحي، أو اللبس الاصطلاحي، أو الخلل العارض في إطار عملية النقل بوساطة الترجمة، ويقوم بدور هذه الفارقة التعريف الدقيق للمصطلح.وللإشارة فإن هاتين الفارقتان مهمتان جدا في عمليات انتقال المصطلحات، ومن دونهما يحدث لبس مصطلحي قد يؤدي إلى خلل علمي. وهذا مايدفعنا إلى القول أنه يمكن نقل المصطلح التراثي ليكون عوضا عن المصطلح العلمي الحديث ، ودالا على مفهوم علمي حديث، غير أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا في نطاق ضيق جدا، ومشروط بالفارقتين المصطلحيتين العامة والخاصة.

وفي هذا الصدد يذهب شاهد البوشيخي إلى أن:« الاهتمام بالمسألة المصطلحية اليوم حيثما كان في أمتنا قد وّلى وجهه كلية أو كاد شطر المصطلح الوافد،-لا تشذ أو لا تكاد تشذ- عن ذلك مؤسسة أو فرد من مجامع إلى جامعات، ومن معاهد ومراكز إلى لجن ومنظمات كلها تتسابق بتنسيق أو بدون تنسيق "متنافسة" في تلقي المصطلح الوافد، ومن رجالها من يستقبله استقبال الفاتح المنقذ بقلبه وقالبه معنى ومبنى ومن رجالها من يلبسه الزي العربي كيفما كان لاعتبارات شتى دون أي مس لمفهومه.ومن رجالها-وهم القلة النادرة- من يوقفونه في حدود الأمة الحضارية للسؤال والتثبيت من الهوية، وحسن النية ودرجة النفع، وقد يتعقبونه في مختلف المجالات والتخصصات التي قد يكون عشش فيه، أو باض وفرخ بغير حق. فإن سوّيت

وضعيته-كما يقولون-فذاك والاّ طّهر فكر الأمة منه».(البوشيخي،2012،ص41) وهي حقيقة قديمة بحثها علماء اللغة الأوائل ففي موقف العربي من لغات غيره تحدث ابن جني قائلا:« واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيِره، فمنهم من يَخف، ويُسرع قبول ما بسمعه ومنهم من يستعصم، فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكُّرر لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه».

(ابن جني،1999،ص384) وعليه يمكن القول؛ أن المتمعن في علاقة المصطلح العلمي بالتراث من جهة وبالدرس الحديث من جهة أخرى يجد أنه ينهل من ثلاثة روافد:رافد أول يعتمد على مصطلحات وضعها القدماء بغية إطلاقها واستعمالها للدلالة على مصطلحات مستجدة. ورافد ثان يستند إلى الحداثة الغربية أي الاعتماد على ترجمة المصطلحات الغربية أو تعريبها. أما الرافد الثالث فيشمل المزاوجة بين التراث والمصطلحات الحديثة، وتشكل هذه الروافد مجتمعة وسائل لإثراء الرصيد الاصطلاحي للغة العربية.(شريط 2017،ص104) وهذا يدل على أن المصطلحية تجمع بين مواقف متباينة، حيث تتأرجح بين الاتجاه التراثي؛ المحافظ المتعصب للمصطلح القديم، وبين الاتجاه الحداثي؛ الذي يشجع على التعريب والترجمة الحرفية.وبين الاتجاه الثالث التوافقي؛ الذي يدعو إلى عدم الانسلاخ من التراث مع ضرورة مواكبة الركب الحضاري عن طريق دراسة اللغة بتطبيق مناهج حديثة وإتباع منهج عقلاني.

ولاشك أن الذين تبنوا الرأي الأول يرون أن استعمال المصطلح التراثي للمفاهيم الحديثة ممكن شريطة أن يكون المصطلح مطابقا، أو مقاربا للمفهوم العلمي الحديث ، وذلك يكون إما نادرا ، وإما أن يكون من المصطلحات التي أصبحت في قوة المكون الدلالي المحدد لاسم الجنس. وإما أن يكون من المصطلحات التي تم تصنيفها على أنها من المصطلحات التقنية، التي لا تنتمي إلى أوساط علمية فحسب، بل يمكن أن تنتمي إلى أوساط متباينة.(الشاوني،1993،ص76)

ومن الدوافع التي أدت إلى اختيار المصطلح التراثي بديلا للمصطلح العلمي الحديث نذكر:

أ- غناء المصطلح التراثي العربي

إن وجود تراث مصطلحي عربي متنوع كان من المفترض به أن يؤدي إلى استمرار المسيرة العلمية في مختلف جوانبها بما في ذلك الجانب الاصطلاحي، ولكن توقف المسيرة العلمية أو جمودها لفترة طويلة أدى إلى جمود تلك المصطلحات وما تمثله من مفاهيم في مقابل تطور ما يقارب تلك المفاهيم في النظريات اللغوية واللسانية العالمية،ولكن في أطر نظرية جديدة تختلف عن الإطار النظري الذي تسير وفقا له المصطلحات العربية،وقد أدى وجود ذلك التراث المصطلحي إلى الاتجاه إلى الأخذ منه إما لسد حاجيات الطلب المتزايد، وإما لالتباس الأمور على أصحابها.(غلفان،1998،ص147) فكثرة المفاهيم العلمية

التي تفد علينا من الحضارات الأخرى دفع ببعض المهتمين بالاستعانة بمصطلحات تراثية محاولة منهم ردم الفجوة المصطلحية معتقدين بغناء وثراء المصطلح التراثي.

ب–العجز عن إنتاج مصطلح جديد

إن العجز عن إنتاج المصطلح مرتبط أشد الارتباط بالعجز الحضاري الذي تعيشه الأمة العربية في العصر الحالي، ولعل من مظاهره توقف الإنتاج العلمي، أو تباطؤ ذلك الإنتاج بعد فترة الطفرة الفكرية الذهبية التي تمتد من القرن الثاني الهجري إلى القرن الرابع الهجري. وقد دفع هذا العجز عن إنتاج المصطلح إلى قيام البعض بإنتاج مصطلح علمي عربي حديث، أو القيام بترجمة المصطلح الوافد بما يتفق مع مفهومه في اللغة العربية. في حين اتخذت بعض هذه الجهود المصطلحية من العودة إلى المصطلح التراثي أولوية في وضعها للمصطلح العلمي الحديث، وهو يمثل الرأي الشائع عند بعض كبار المصطلحيين.

ويُعدّ سعد مصلوح من اللسانيين العرب البارزين المهتمين بالمصطلح اللساني، وهو يميل إلى استعمال المصطلح التراثي بدلا من إنتاج مصطلح علمي حديث، إلا إذا أعوزه الأمر إلى إيجاد مصطلح مقابل للمصطلح الغربي، فهو يقوم بسك مصطلح جديد، ذلك كمصطلح(الحبك)بدلا من (Coherence) ومصطلح(السبك) بدلا(Cohesion)، وقد تمكن من التفريق بينهما مرجحا الاصطلاح التراثي. فالتماسك الشكلي عنده(السبك)،والتماسك الدلالي(الحبك).(مصلوح،2003،ص227) وقد آثر عبد الكريم جمعان ما ذهب إليه سعد مصلوح حيث يقول:«كنتُ قد تعرضت للتعدد المصطلحي في ترجمة مصطلح(Coherence)،ومصطلح(Cohesion) وآثرتُ رأي من ذهب إلى إنتاج مصطلح جديد فترجم الأول بـ(لتماسك الشكلي) وترجم المصطلح الثاني بـ(لتماسك الدلالي)».(عبد الكريم جمعان 2007،ص209) لأن فيهما تحديدا لنوع التماسك يتوافق مع تطبيق النظرية عند هاليدي ورقية حسن. وذلك لأن (الحبك) و(السبك) على الرغم من استعمالهما في البلاغة العربية إلا أنهما أقرب إلى المصطلح التقني ، فلأجل ذلك فإن استعمالهما لا يمكن أن يحدث إخلالا كبيرا لا في التراث ولا في النظرية، إضافة إلى أنهما أكثر اختصارا من المصطلحين المركبين المقابلين للمصطلحين الإنجليزيين، وفي المقابل هناك بعض الباحثين من يدعو إلى وجوب إنتاج مصطلح علمي عربي حديث ويرفض الاستعانة بالمصطلح التراثي

ومنهم على سبيل الذكر لا الحصر الفاسي الفهري الذي يرى:« أن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثل المفاهيم الواردة، والمفاهيم المحلية على السواء، ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفا».(الفهري،1991،ص36) ويرى هذا الفريق أن استعمال المصطلحات العلمية التراثية لمفاهيم علمية الحديثة تنتج عنه جملة من العيوب لعل من أهمها:

- تشويه التراث العربي
- تكريس العجز المصطلحي
- تثبيت حالة التوقف العلمي
- تشويه النظريات العلمية الحديثة.

خاتمة

ومن خلال ما سبق يمكن القول؛ أن وضع المصطلح العربي مازال يبحث عن هويته، ذلك أن الواقع يشير إلى اضطراب وعدم وضوح الرؤية، نتيجة تركيز اللسانيين والمترجمين على النقل واستنساخ التجارب اللسانية الغربية وإسقاطها على الدرس اللساني العربي ، وخير دليل على ذلك استنساخ المناهج اللسانية في تحليل النصوص الأدبية، واعتماد ترسانة اصطلاحية لسانية مستنسخة من البيئة الثقافية الغربية. وهو ما أدى إلى إنتاج خطاب لساني عربي هجين ، ومغلق المفاهيم بالنسبة للمتلقي العربي كما لاحظنا قصورا في التزام منهجية موحدة أثناء نقل المصطلحات، وقد أدى هذا الاختلاف إلى بروز مشكلات مصطلحية عديدة منها تعدد مقابلات المصطلح الأجنبي، الشيء الذي يؤدي إلى خرق مبدأ التوحيد المصطلحي القاضي بألا يوجد للمصطلح إلا مفهوم واحد، ولا يوجد للمفهوم الواحد إلا مصطلح واحد. والحقيقة إن مواكبة الأبحاث اللغوية العالمية مسعى محمود ، إلا أن مراعاة الخصوصية الثقافية لدى المتلقي العربي عامل جوهري أثناء وضع المصطلح. الأمر الذي يدفع في نظر بعض الباحثين إلى العودة إلى المصطلح التراثي لكونه الأنسب والأفيد، ولأنه صار من الأولويات، ولا سبيل للخروج عن وسائل إنماء اللغة العربية كالإحياء والاشتقاق والمجاز..، من أجل ردم الفجوة المصطلحية، خاصة مع تزايد العجز الحضاري الذي تعيشه الأمة العربية في العصر الحالي عن إنتاج المصطلح.

وقد انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يأتي :

-المصطلح لفظ متفق عليه وخاضع لضوابط دقيقة، ينبغي التقيد بها من قبل اللغوي والناقد والمترجم. كما تستلزم عملية وضعه جهودا محددة ودقيقة.

-لا ميلاد لمصطلح ما دون تأسيس مفهومه، ولا إدراك لمعرفة دون مصطلحاتها.

-ضرورة إعادة النظر في بعض المعاجم اللسانية من قبل واضعيها، من أجل تعديل المقابلات وتحينها بإضافة مصطلحات جديدة لمواكبة مايستجد في مجال اللسانيات، وكذا الاهتمام بوضع التعريفات والأمثلة التوضيحية للمصطلحات اللسانية.

- أن المصطلح التراثي التقني هو مصطلح يمكن الإفادة منه، أما المصطلح التراثي العلمي فإن الإفادة منه مشروط فيها التطابق في المفهومين ، وألا يكون ذلك المصطلح متعلقا بشبكة مصطلحية تشكل جزءا من إحالاته، أو جزءا من مفهومه أو شروطه وهذا صعب التحقق.

-تفعيل دور المجامع اللغوية العربية ومكتب تنسيق التعريب، وذلك من خلال وضع إستراتيجية محكمة تقوم على وضع قوائم مصطلحية متفقة عليها من قبل هذه الهيئات، وإلزام المترجمين باستعمال هذه المقابلات العربية بهدف الحد من مشكلة تعدد المقابلات. وهذا من شأنه أن يسهم في تشكيل الهوية الثقافية اللسانية العربية.

قائمة المصادر والمراجع

1-إبراهيم أحمد ملحم، (2007)، الخطاب النقدي قراءة التراث تكاملية، عالم الكتب الحديث الأردن

2-أحمد الشاوني،(1993)، مفهوم المصطلح ومنهج دراسته، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية ج1،نوفمبر

3-أحمد عزوز ،(2002)، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، إتحاد العرب دمشق

4-أحمد مختار عمر، (2001)، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر دمشق

5-أحمد مختار عمر، (1995)، محاضرات في علم اللغة الحديث، عالم الكتب القاهرة

6-أحمد مطلوب، (2002)، في المصطلح النقدي ، المجمع العلمي بغداد

7-إدريس الناقوري، (1984)، المصطلح النقدي في نقد الشعر، المنشأة العامة طرابلس، ط2

8-التهانوي ،(1996)،كشاف اصطلاحات الفنون،تح:علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون

9-الجوهري ،(1991)، الصحاح تاج العربية وصحاح العربية، دار الكتب العلمية بيروت،ج1

10-ابن جني، أبو الفتح عثمان،(1999)،الخصائص،تح:محمد علي النجار،الهيئة المصرية القاهرة،ج1،ط4

11-حجازي محمد فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، (د.ت)

12-الزبيدي ،(1870)، تاج العروس من جواهر القاموس،تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية القاهرة

13-سام العيسى ،(1999)،الترجمة في خدمة الثقافة الجماهيرية، منشورات اتحاد كتاب العرب سوريا

14-سعد مصلوح ،(2003)، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، جامعة الكويت

15-سمير شريف استيتيه،(2008)،اللسانيات،المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث الأردن، جدارا للكتاب العالمي، مج2

16-شاهد البوشيخي ،(2012)، دراسات مصطلحية، دار السلام القاهرة

17-شاهين عبد الصبور ،(1983)، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، مطبعة دار الإصلاح

18-الشريف الجرجاني ،(1998)، التعريفات، تح:إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي بيروت،ط4

19-عبد القادر بن مصطفى المغربي،(1908)، الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال مصر

20-عبد القادر الفاسي الفهري،(1991)، اللسانيات العربية، نماذج للحصيلة للآفاق، تقديم اللسانيات في الأقطار العربية، ندوة جهوية، دار الغرب الإسلامي الرباط

21-عبد السلام مسدي ،(1994) المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم للنشر تونس، (د.ط)

22- ...،(1984) قاموس اللسانيات ، الدار العربية للكتب تونس

23-عبد الكريم جمعان،(2007)، مفهوم التماسك وأهميته في الدراسات النصية، مجلة علامات في النقد مجلة علامات في النقد، نادي جدة الأدبي الثقافي، مج16،ج6

24-العبيدي رشيد،(2003)، مباحث في علم اللغة واللسانيات، دار الشؤون الثقافية العراق

25-علوي حافظ اسماعيلي، والعناتي وليد،(2009)،أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، منشورات الاختلاف الدار العربية للعلوم ناشرون

26-علوي حافظ اسماعيلي،(2009)، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة

27-علي القاسمي،(2008)،علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة ناشرون لبنان،(د،ت)

28-...،(1987)، مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية القاهرة

29-...،(1985)، المصطلحية، دائرة الشؤون الثقافية بغداد

30-...،(1980)، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها ، مجلة اللسان العربي الرباط ع18،ج1

31-مازن الواعر ،(1988)، قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، دار طلاس دمشق، ط2

32-مسعود شريط،(2017)، ترجمة المصطلح اللساني إلى اللغة العربية، أزمة تمثل المفاهيم أم موضة اختلاف؟ مجلة إشكالات ، ع 12 ماي، تمنغاست، الجزائر

33-مصطفى غلفان ،(2003)، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية

34-..،(1998)،المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات،أي مصطلح لأي لسانيات،اللسان العربي، ع64

35-ابن منظور، محمد بن مكرم ،(1414)، لسان العرب، دار صادر بيروت، مج3، (د،ت)

36-نهاد الموسي، (1984)، النحت في اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر

Maria Térésa CABRE ; La terminologie :théorie ,méthode et applications -37Ottawa, les presses de l'université d'Ottawa,1998